نسوي وقائم على حقوق الإنسان

نسوي وقائم على حقوق الإنسان
الميثاق الاجتماعي للرعاية

ما نوع العالم والاقتصاد الذي نحتاجه؟

الدول لا تكون مستعدة أبداً، وبمجرد حدوث أزمة كهذه، مثل جائحة كوفيد-19، يصبح من الواضح من يتم استبعاده من حزم المساعدة الحكومية، حيث تتخذ تدابير لصالح الشركات والقطاعات المتميزة الأخرى بينما يتم تهميش آخرين، مثل النساء الفقيرات.

–كلاريبيد بالاسيوس، اتحاد العاملات المنزليات السود (UTRASD)، كولومبيا.

كيف نُعرّف الرعاية؟

جميع الأنشطة المدفوعة وغير المدفوعة التي تجعل إعادة الإنتاج الاجتماعي ممكنة وتشمل الأنشطة المباشرة (مثل رعاية المرضى أو إطعام طفل) والأنشطة غير المباشرة (مثل الطبخ والتنظيف وجمع المياه و/أو الحطب)، بالإضافة إلى العمل المجتمعي.

لماذا تُعتبر أعمال الرعاية قضية من قضايا حقوق المرأة؟

على مستوى العالم، تُقدّم النساء والفتيات ثلاثة أرباع أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر، بينما تُشكّل النساء ثلثي العاملين في مجال الرعاية المدفوعة الأجر. لطالما ارتبطت أعمال الرعاية بالنساء، ووُزّعت في ظل ظروف هيكلية تتسم بالتمييز وعدم المساواة، لا سيما بين النساء والفتيات من الفئات المهمشة. إنّ التوزيع الاجتماعي غير العادل للرعاية، وتفاقم أزمة الرعاية العالمية، والآثار المدمرة على النساء، متجذّرة في ميثاق اجتماعي لم توافق عليه النساء قط. هذا الميثاق جعل إعادة الإنتاج الاجتماعي غير مرئي، وجعل الرعاية مسؤولية النساء أمراً طبيعياً، وعمّق تأنيث الفقر، وكثّف استغلال النساء، ورعى نموذجاً رأسمالياً نيوليبرالياً يُركّز على النمو الاقتصادي بدلاً من الرفاه، ويُعطي الأولوية للربح على حساب الإنسان والكوكب. هذا الميثاق ليس ظالماً فحسب، بل غير مستدام أيضاً، كما تُظهر الأزمة الحالية بوضوح.

إن إبرام ميثاق اجتماعي جديد بشأن الرعاية لمكافحة أوجه عدم المساواة الهيكلية أمر ملح!

سيركز ميثاق جديد على حقوق الإنسان والناس وكوكب الأرض، ويؤسس علاقاتنا الاجتماعية والاقتصادية على التزام أساسي بالرعاية. سيرفض هذا الميثاق النمو الاقتصادي باعتباره النموذج المهيمن والوحيد للتنمية، ويدرك أن النمو الاقتصادي غير المحدود والسعي وراء الربح أمران غير مستدامين لجميع أشكال الحياة. إن بناء مستقبل نسوي يستلزم بالضرورة تغيير عالم إعادة الإنتاج الاجتماعي كخطوة أساسية لتفكيك أوجه عدم المساواة الهيكلية التي تحول دون تمتع المرأة الكامل بالمساواة الجوهرية وحقوقها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الأوسع.

«لا تزال الصور النمطية الأبوية، مثل التصورات المتعلقة بأدوار النساء في المجتمع وداخل الأسر، تؤثر في كيفية النظر إلى أعمال الرعاية داخل المجتمع، وكذلك من جانب أولئك الذين يضعون القوانين والسياسات.»

– شارلين ماي، مركز النساء القانوني، جنوب أفريقيا

ما هي المبادئ الستة (Rs 6) للميثاق الاجتماعي للرعاية

استنادًا إلى التحليل المشترك الذي قدّمه الاعضاء من بلدان وخلفيات متنوعة، حدّدنا مجموعة من العناصر الستة الأساسية (6Rs) للرعاية، وهي عناصر ضرورية لبناء مستقبل نسوي.

1. الاعتراف

- جعل الرعاية مرئية – بكل أشكالها وبجميع القائمين والقائمات عليها، سواء كانت مدفوعة الأجر أو غير مدفوعة الأجر أو منخفضة الأجر، بما في ذلك من خلال احتساب قيمتها وقياسها بصورة شاملة، تقديرًا لإسهامها الاقتصادي الهائل وكونها جزءًا لا يتجزأ من استدامة الحياة.
- كشف وتفكيك الأعراف الأبوية والصور النمطية القائمة على النوع الاجتماعي التي تُضفي طابعًا نسائيًا على الرعاية وتقلّل من قيمتها، ووضع سياسات تستند إلى ذلك وتُفضي إلى تغيير ملموس، وضمان الاحترام باعتباره حقًا عالميًا.

2. إعادة التوزيع

- جعل الرعاية مسؤولية مشتركة داخل الأسر والمجتمعات، وعلى مستوى المجتمع ككل، من خلال تطبيق سياسات تحويلية تراعي النوع الاجتماعي، مثل إجازات الوالدية المدفوعة الأجر وغير القابلة للتحويل بين الوالدين، وتعزيز قدرة الدولة على توفير البنية التحتية العامة للرعاية.
- تهيئة بيئة مواتية لتمكين الفاعلين الاجتماعيين الآخرين، مثل التعاونيات وشبكات الرعاية التي يقودها المجتمع.
- ضمان اتساق سياسات وممارسات القطاع الخاص مع توفير رعاية عالية الجودة تحترم الحقوق.

3. التقليل

- وضع سياسات تُخفّف عبء أعمال الرعاية غير المدفوعة أو منخفضة الأجر الواقع على النساء بمختلف تنوّعاتهن، مع مراعاة احتياجات المجتمعات التي تتأثر بشكل غير متناسب.
- الاستثمار العام في خدمات وبنية تحتية للرعاية عالية الجودة ومتاحة للجميع، بما يشمل المياه والتعليم والصرف الصحي والرعاية الصحية، وكذلك رعاية الأطفال وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة.

4. الحقوق

- ضمان وإعمال الحق في الحصول على رعاية جيدة وكافية وملائمة؛ وتوفير الرعاية وتلقيها في ظروف تحفظ الكرامة، سواء كانت مدفوعة الأجر أو غير مدفوعة الأجر؛ وممارسة الرعاية الذاتية والرعاية الجماعية لضمان الرفاه.
- تحقيق المساواة الفعلية، مع التصدي لأشكال التمييز المتداخلة والمتقاطعة.
- ضمان حقوق العمل والحماية الاجتماعية الشاملة والكافية، والوصول إلى العدالة.



5. التمثيل

- ضمان أن يكون العاملون والعاملات في مجال الرعاية، سواء كانوا مدفوعي الأجر أو غير مدفوعي الأجر أو منخفضي الأجر، وكذلك شبكات الرعاية القائمة على المجتمع، في صميم حوكمة الرعاية، مع إتاحة أدوار قيادية لهم/لهن ومنحهم/لهن سلطة المشاركة في صنع القرار بشأن سياسات الرعاية، بما في ذلك تخصيص الموارد.
- تعزيز الشفافية والمساءلة في تقديم خدمات الرعاية العامة والخاصة.

6. إعادة تأطير الاقتصاد

- الانتقال إلى اقتصادات تجديدية تضع الرعاية بالناس والكوكب في صميم أولوياتها، وتعطي الأولوية للمساواة الفعلية وحقوق الإنسان والاستدامة.
- الاستثمار في إعادة الإنتاج الاجتماعي، وتوسيع نطاق توفير الخدمات العامة الجيدة وإمكانية الوصول إليها، مع التصدي للخصخصة.
- التصدي لأزمتي الديون والمناخ المتداخلتين، بما في ذلك من خلال إلغاء الديون، والضرائب التصاعدية، والعمل والتمويل المناخي التحويلي للنوع الاجتماعي، لضمان توجيه أقصى قدر ممكن من الموارد المتاحة نحو حقوق الإنسان وتوفير الرعاية العامة.

الشبكة العالمية
للحقوق الاقتصادية
والاجتماعية والثقافية

تضم الشبكة الدولية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أكثر من 300 حركة اجتماعية ومنظمة حقوقية وجماعة من الشعوب الأصلية ومدافعين عن حقوق الإنسان في 80 دولة. ومنذ عام 2003، وحّد أعضاؤها نضالاتهم من أجل تغيير جذري، انطلاقاً من مبادئ النسوية التقاطعية والتضامن والمساواة، للنهوض بعالم تُشكّل فيه رعاية الإنسان وكوكب الأرض القرارات والهياكل التي تضمن حقوق الإنسان للجميع.

امسح ضوئيًا لمعرفة المزيد عن عملنا الجماعي